الأنواع الديمقراطية بين التكامل والتنازع:
الديمقراطية التمثيلية والديمقراطية التشاركية نموذجا"

Democratic Types between Complementarity and Conflict:
Representative Democracy and Participatory Democracy

بوعلام العباسي [1]،

[1] جامعة الجزائر3 (الجزائر)، labbaci.boualem@univ-alger3.dz

تاريخ الإرسال: 2023/05/03 **تاريخ النشر: سبتمبر/2023**

ملخص:

ظهر على مفهوم الديمقراطية التقليدية الكثير من مواطن الضعف والقصور، بحيث بات الشك يحوم حول نوايا المنتخبين المحليين، مما جعلهم محل اتهام بالتقصير في أداء مهامهم، وانصرافهم إلى قضاء حوائجهم الشخصية بدل الاكتراث بمشاغل ناخبيهم. وقد وصل الأمر إلى حد اتهامهم من قبل الكثيرين من أفراد المجتمع المدني والتنظيمات الفاعلة المختلفة على المستوى المحلي، بخيانة الأمانة. ومن أجل تصحيح الأمور بين النائب وناخبيه، ظهر مفهوم "الديمقراطية التشاركية" كإجراء وقائي من أي فساد أو انحراف قد يقع فيه النائب، وذلك بإشراك المواطن في صنع تنميته المحلية في جميع مراحلها، بعدما كان مغيباً عن ذلك في السابق.

الكلمات المفتاحية: الديمقراطية التمثيلية – الديمقراطية التشاركية – المجتمع المدني.

Abstract:

The concept of traditional democracy has shown many weaknesses and shortcomings, so that suspicion is swirling around the intentions of the local elected, which has made them accused of dereliction of duty, and their devotion to fulfilling their personal needs instead of paying attention to the concerns of their voters. This has come to the point of accusing them, by many members of civil society and various active organizations at the local level, of dishonesty. In order to correct matters between the representative and his constituents, the concept of "participatory democracy" emerged as a preventive measure against any corruption or deviation that the representative may fall into, by involving the citizen in making his local development in all its stages, after he was absent from that in the past.

Keywords: Representative Democracy – Participatory Democracy – Civil Society.

المؤلف المرسل: بوعلام العباسي ، الإيميل المهني: labbaci.boualem@univ-alger3.dz

مقدمة:

لا شك أن الديمقراطية، كفكرةٍ مثاليةٍ، مستساغةٌ لدى الجميع، ولكن فيها – عملياً– من القصور الكثير؛ ذلك أنها تخضع لاعتبارات كثيرة ومعقدة، من أهمها حيدان النواب (قلةً كانوا أم كثرةً)عن مسار مهمتهم التمثيلية، وانصرافهم إلى تحقيق مآربهم الخاصة إلى حد الشغف في أحيان كثيرة، دون الاكتراث بذلك المواطن الذي منحهم صوته واستأمنهم عليه، أملاً في تحقيق آماله وتطلعاته وحل مشاكله. ولذلك، برز مفهوم "الديمقراطية التشاركية" لمعالجة هذه الأزمة التي أصابت العملية الديمقراطية في الصميم، وذلك بمحاولة ردم الهوة القائمة بين المواطن ومنتخَبِيه، من خلال إشراك هذا المواطن نفسه في العملية التنموية واستشارته في مختلف مناحيها، وكيف لا وهو المعني بها أصلاً.ولعل الإشكالية المطروحة في هذا السياق هي: **هل الديمقراطية التشاركية رافد للديمقراطية التمثيلية وسد للعجز الذي تعانيه؟ أم هي منازعة و لاغية لها؟**

1- إطار مفاهيمي للديمقراطية:

عَرف مفهوم الحكم الديمقراطي الكلاسيكي عدة صعوبات دفعت الفلاسفة إلى محاولة إيجاد إجابات على الإشكاليات التي صارت مطروحة. لقد كان للنظريات المنبعثة في القرنين17و18دور تأسيسي للديمقراطية المُحدَثَة فعملوا على إيجاد توافق بينما اعتبروه مسلَّمة، وهي إرادة الشعب العليا مع الأنظمة السياسية الموجودة آنذاك. فجاءت عقود متخيلة للخضوع، والتي من خلالها أعطى الشعب السيد للأمير الحق في التصرف (العقد الاجتماعي عنده وبز)، ثم جاء بعد ذلك افتراض تفويض سلطات الشعب بعض هل بعض بصفتهم ممثِّلين منتخَبين[1].

غير أن هذه العقود – حسب جوزيف شومبيتر – هي عقود غير محمية من وجهة نظر شرعية، بحيث لا تقوم على أي أساس من الصحة. ولذلك، فهو يعتقد بأن التمثيل أو التفويض ليس لهما أي معنى. فماذا يعني إذن البرلمان؟ إنه جزء من الدولة كما الحال بالنسبة إلى المحاكم وغيرها من المؤسسات. من هنا ظهرت الحاجة إلى طرح جديد فكان "الجسم الاجتماعي" ومن بعده "الجسم الانتخابي" هو الحل. لكن ما قيل في العقود، يمكن أن يسري على هذا الجسم: فمن جهة،هو جسم مفترض؛ فالأفراد المكوِّنون لهذا الجسم غير متجانسين، و لا يمكن أن يكونوا كذلك، فلكلٍ أهداف هو تصوراته، ومن ثَمَّ فلكلٍ تمثيليته التي تخدمه، أو يرى أنها تخدمه[2]. فممثلو "الشعب" قد لا يحمل بعضهم – أو ربما جلهم– من هذه الصفة سوى الاسم، إذْ قد يكونون ممثلين لأنفسهم فقط ولا تربطهم بالشعب، بعد عملية الانتخاب، أي رابطة؛ وهنا مكمن الأزمة الحقيقية التي ستُباعد بين الناخبين وبين "ممثليهم".

2- أزمة الديمقراطية التمثيلية:

ظهر مفهوم "الديمقراطية التشاركية" للاستجابة لمجموعة من التحديات التي تواجه مفهوم "الديمقراطية التمثيلية"؛ فلقد أشار الكثير من الكتابات لِمَا بات يُعرَف بـ "أزمة الديمقراطية التمثيلية في

الغرب". وقد بدأت هذه الكتابات وإرهاصاتها الأولى مع كتابات جيمس ديوي، الذي رأى أن الديمقراطية لا بد أن ترسخ في التنظيم الاجتماعي، وبخاصةٍ في ظل المجتمعات الصناعية المركبة، والتي تحولت فيها الديمقراطية إلى مجرد إجراء، حيث أن الديمقراطية هي عملية مستمرة ولا تتوقف فقط عند التصويت لأحد المرشحين كل بضعة أعوام ثم ترك المشاركة بعدها إلى غاية الانتخابات القادمة [3].

يَعتقد بعض الكُتَّاب والباحثين أن"الأزمة الحالية للديمقراطية لا تتعلق فقط بنتائج المؤشرات الاقتصادية وسير المؤسسات الاقتصادية، بل إنها أيضاً أزمة معنى وقيم ووعي. ولذلك، فنحن ملزمون بطرح الأسئلة الأساسية مرة أخرى، والتفكير، منذ البداية، في أسئلة تتعلق، على وجه الخصوص، بماهية "الديمقراطية" و"السياسة" و"المصلحة العامة"، وبما يعنيه "الشعب" و"السيادة الشعبية" [4].ولم يتوانَ الكثير من المفكرين الغربي ينفي طرح أسئلة كثيرة بخصوص الديمقراطية؛ فعلى سبيل المثال، يقول روبرتدال متسائلاً: " لماذا نرغب في الديمقراطية أصلاً؟ وما مدى ديمقراطية "الديمقراطية" في الدول التي نسميها ديمقراطية الآن: الولايات المتحدة، بريطانيا، فرنسا، النرويج، أستراليا، وغيرها الكثير؟ وفوق هذا، هل يمكن تفسير اعتبار هذه الدول ديمقراطية في حين أن غيرها كثير ليست كذلك؟.." [5].

شهدت الديمقراطية تغيرات عميقة بالنظر إلى أن من يمثلون الشعب في الهيئات المنتخبة قد تَحُول بينهم وبين مصالح الشعب الحقيقية هوة سحيقة، ذلك أنهم نسوا، بل تناسوا مصالح أولئك الذين منحوهم أصواتهم ليمثلوهم ويدافعوا عن مصالحهم.. إنها حقاً أزمة أصابت الديمقراطية في الصميم. ولذلك، "يمكن القول إن الديمقراطية المحلية قد تكون علاجاً لأزمة الحكومة التمثيلية"[6]. ويجب التأكيد على مسألة "المشاركة الشعبية"، لأنه بها يصبح من الممكن –بل من الضروري– معالجة الأزمة الحالية للديمقراطية، وإعادة منح الشعب صوته[7].

إن ما يكاد يُجمع عليه الدارسون هو أنه حتى الدول التي قامت فيها الديمقراطية منذ زمن بعيد، والتي تبدو بأنها مستقرة، فإنها تمر بأزمة، أو على الأقل، تعاني الإجهاد الشديد، وذلك لعدة أسباب منها[8]:

- تراجع ثقة المواطنين في ممثِليهم، وفي والأحزاب السياسية، وفي الموظفين الحكوميين؛
- تزايد المعضلات التي أصبحت تؤرق المجتمع، كالبطالة المزمنة والهيكلية، والفقر، والجريمة، وبرامج الخدمة الاجتماعية، والهجرة، والفساد، والضرائب وغيرها الكثير.

3- الديمقراطية التشاركية:

1- 3- مفهوم الديمقراطية التشاركية:

يرى الدكتور صالح زياني بأن "مفهوم المشاركة أو التشاركية هو مفهوم مرتبط بالمجتمع المفتوح الديمقراطي ، وهو مكون أساسي من مكونات التنمية البشرية ، يسعى من أجل تحقيقها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. إنها تعني بشكل مبسط أن يكون للمواطنين دور و رأي في صناعة القرارات التي تؤثر في حياتهم سواء بشكل مباشر أومن خلال مؤسسات شرعية وسيطة تمثل مصالحهم.ويقوم هذا النوع من

المشاركة الواسعة على حرية التنظيم و حرية التعبير، وأيضاً على قدرات المشاركة البناءة" [9]. فبهذا الشكل، يكون المواطن فعلاً مواطناً، بما تحمله كلمة المواطنة من معنى؛ وكذلك الأمر بالنسبة للنائب، الذي لن يستطيع،في مثل هذه الحالة، إلا أن يكون منضبطاً، إن لم نقل صالحاً ونافعاً للمجتمع، لأنه على احتكاك مباشر ويومي بالمواطنين، وهو تحت أنظارهم إن حاول أن ينزلق أو ينحرف عن مهمته.

ولتوضيح مفهوم الديمقراطية التشاركية أكثر، فإنه يجب التمييز بينها وبين الديمقراطية التمثيلية والديمقراطية المباشرة أو شبه المباشرة من خلال النقاط التالية [10]:

- يقوم **نظام الديمقراطية التمثيلية** على انتخاب ممثلي الشعب أو الهياكل التداولية للجماعات المحلية عن طريق الاقتراع العام، غير أنه لا يمكن للمواطنين التدخل في مسار اتخاذ القرار خلال المدة الفاصلة بين عمليتي الانتخاب.
- أما **الديمقراطية المباشرة** فتتطلب أن يتدخل المواطنون بصفة مباشرة في الشؤون العامة، في تخذون بأنفسهم القرارات في جميع القضايا دون الحاجة إلى انتخاب ممثلين عنهم، وهو أمر يستحيل تنفيذه على أرض الواقع .وفيما تعلق بنظام الديمقراطية شبه المباشرة ،على النحو المطبق في سويسرا مثلاً، فلا ينتخب المواطنون ممثليهم فحسب ، بل يساهمون في مسار اتخاذ القرار، وبخاصةٍ عبر المبادرة الشعبية والاستفتاء التقريري.
- وأما **الديمقراطية التشاركية**، فتنطوي – بصفة عامة–على طرق مختلفة لتدخل المواطنين، سواء أكان ذلك بشكل فردي أو من خلال الجمعيات، في إعداد القرارات العامة. وهنا يصعب التمييز بين الديمقراطية التشاركية و الديمقراطية شبه المباشرة على المستوى المفاهيمي. و يَعتبر بعض مناصري الديمقراطية التشاركية أن الديمقراطية شبه المباشرة ليست سوى إحدى صيغها.

2- 3-تعريف الديمقراطية التشاركية:

يُعرف الباحث المغربي يحيى البوافي الديمقراطية التشاركية بأنها"عرض مؤسساتي للمشاركة، موجّه للمواطنين، يركّز على إشراكهم بطريقة غير مباشرة في مناقشة الاختيارات الجماعية، تستهدف ضمان رقابة فعلية للمواطن، وصيانة مشاركته في اتخاذ القرارات، ضمن المجالات التي تعنيه مباشرة وتمسّ حياته اليومية عبر توسّط ترسانة من الإجراءات العملية" [11].

ويُعرِّف الأستاذ الأمين شريط الديمقراطية التشاركية بأنها "شكل أو صورة جديدة للديمقراطية ،تتمثل في مشاركة المواطنين مباشرة في مناقشة الشؤون العمومية و اتخاذ القرارات المتعلقة بهم..."، كما تُعرَّف بأنها "توسيع ممارسة السلطة إلى المواطنين، عن طريق إشراكهم في الحوار و النقاش العمومي واتخاذ القرار السياسي المترتب عن ذلك"[12].

أما الدكتور صالح زياني، فيُعرِّف الديمقراطية التشاركية بأنها " تعني – بشكل مبسط– أن يكون للمواطنين دور ورأي في صناعة القرارات التي تؤثر في حياتهم، سواء بشكل مباشر أو من خلال مؤسسات شرعية وسيطة تمثل مصالحهم. ويقوم هذا النوع من المشاركة الواسعة على حرية التنظيم وحرية التعبير..إلخ" [13].

ويمكن كذلك تعريف الديمقراطية التشاركية على أنها "مجموع الإجراءات والأدوات والآليات التي تعزز المشاركة المباشرة للمواطنين في إدارة الشؤون العامة"[14]. وتبعاً لذلك،لا يتم تعريف الديمقراطية التشاركية فيحد ذاتها،أي بوصفها مفهوماً،بل يتم تعريفها من خلال الوسائل الموضوعة على ذمتها، وذلك في علاقة بالهدف المقصود من تكريسها. وتسد الديمقراطية التشاركية ثغرات الديمقراطية التمثيلية وتتجه إلى إصلاحها، أي أنها" تقوم بدمقرطة الديمقراطية" [15].

ويَطرح البعض الديمقراطية التشاركية في شكلها البسيط باعتبارها العملية التي تعتمد على المشاركة الواسعة للمواطنين في توجيه وإدارة النظام السياسي. وهي كذلك حق المواطنين، في النظم الديمقراطية، في المشاركة، حيث إنه من واجب المواطنين المشاركة في صناعة القرارات التي يقدمها نوابهم والتي تكون ذات صلة بحياتهم[16]. ولا شك في أن عملية إشراكهم ضرورية، وستقوي اللُّحمة بينهم وبين نوابهم في مختلف المجالس. ثم إنه من مصلحة النائب أن يكون مسنوداً من قبل المواطنين الذين يمثّلهم، فذلك يُمَكِّنُه من الإطلاع حقاً على مختلف انشغالاتهم، ومن ثم يُقَرِّبُهُ منهم أكثر، ما يُكسِبُه ثقة ومصداقية أكبر.

3- 3- أهداف الديمقراطية التشاركية:

وفقاً لجون ليون بوفوا Jean-Léon Beauvois، " تتمثل وظيفة الديمقراطية التشاركية في ضمان مشاركة الناس في ممارسة السلطة التي تنظم وجودهم الاجتماعي في الحياة اليومية، من خلال الروابط الاجتماعية ومن خلال العلاقات التي تربطهم بأجهزة السلطة" [17]. فإشراك المواطن في صنع حاضره ومستقبله التنموي أصبح أكثر من ضرورة، ذلك أنه يُضفي الشفافية على مختلف مراحل التنمية المحلية تسييراً وتنفيذاً، والشفافية تخلق الثقة بين المواطن وممثليه. وبهذا، فإن الديمقراطية التشاركية تسد الكثير من الفجوات التي لا تصب في مصلحة الرعية.

إذن، تُعنى الديمقراطية التشاركية بجانب خاص من العملية الديمقراطية، بحيث تهدف إلى ضمان المشاركة المواطَنِيَّة والشعبية على النحو الأفضل. فقد بينت الممارسة الطويلة، بأن ثمة ثغرات حقيقية في الديمقراطية التمثيلية، كما في أي نظام، ولا سيما عندما تشوب العملية الانتخابية شوائب، أو عندما يفقد المواطنون اهتمامهم بالسياسة، أو عندما يكون النظام الحزبي غير فعال أو غير متنوع. لذلك، تنبه الباحثون والناشطون على السواء، إلى جوانب القصور هذه، واعتبروا عمل المؤسسات الدستورية غير كافٍ، وأن عملية المشاركة المواطنية لا يجب أن تقتصر على يوم الانتخاب فقط [18]؛ ذلك أنه من حق المواطن – منطقياً– أن يتابع ويراقب أولئك الذين انتخبهم، وهل سيَفُون بالوعود الانتخابية التي قطعوها على أنفسهم أم سيزيغون عن الطريق.

جاء الأخذ بالديمقراطية التشاركية والدعوة إليها كنتيجة للانتقادات المتكررة والمتزايدة للنظام التمثيلي الذي لم يعد يوفر للمواطنين مكانة مستحقة في الحياة السياسية، سواء من الناحية المحلية أو البرلمانية،لا سيما و أن دور الناخب ينتهي مع انتهاء عملية الانتخاب. وقد كانت البرازيل من الدول الرائدة في تأسيس

هذا النموذج خلال السبعينيات من القرن العشرين،وبخاصةٍ في مدينة "مونتوأليغري" البرازيلية التي تشكل أحد النماذج البارزة في الديمقراطية التشاركية، وتبع ذلك اعتمادُ هو تضمينُه في الدستور البرازيلي عام 1988[19].ومن تلك الإنجازات أنتم وضع ميزانية تشاركية بحيث يمكن المواطنون غير المنتخب ينال مساعدة في اتخاذ قرار بشأن تخصيص الأموال العامة، وهي فكرة مبتكرة تماما ًفيذلك الوقت، مكنت هذه الميزانية التشاركية المواطنين من المشاركة في القرارات المحلية وفي بناء سياسات المدينة ،و ممارسة حق التدقيق في القرارات المتخذة ، وما كان من البلدية سوى المصادقة على الميزانيات التيتم التصويت عليها، وجرت متابعة المشاريع بالتعاون مع المواطنين ،حيث بدت في البداية وكأنها تجربة اجتماعية سياسية صغيرة الحجم سرعان ما تحولت إلى نجاح هائل[20].

وفي الأرجنتين، أطلقت جامعة روزاريو الوطنية (NUR)مبادرة ابتكارية لمنح المجتمع الأكاديمي الحق في إبداء الرأي في كيفية استخدام الموارد المالية في الحرم الجامعي، بحيث يمكن تبني المقترحات والمطالب والأفكار المقدّمة من قِبَل الطلاب والمدرسين والموظفين كمشاريع جماعية، وتنفّذ في الجامعة بعد الموافقة على اعتمادها بالتصويت[21].وكما هو ملاحظ، فإن هذه التجارب حققت نجاحات باهرة، ودخلت في طور إنجاز المشاريع المختلفة، ولكن بعدما تخطت عهد التسيير البائد والتعيينات الفوقية لرؤساء الجامعات وعمداء الكليات وغيرهم.إن الديمقراطية التشاركية في هذه البلدان ترسخت بفضل نجاحها في إزاحة العقليات المتحجرة والممارسات السلبية.

تستهدف الديمقراطية التشاركية تعزيز دور المواطن ، بحيث لا ينبغي أن يقف دوره عند حدود التصويت والترشيح واللجوء إلى المجالس المنتخبة محلياً ووطنياً،أي أن تتحول حقوق المواطن من حقوق موسمية تبدأ من كل استحقاق انتخابي وتنتهي بانتهائه،إلى حقوق دائمة ومستمرة ومباشرة تمارس بشكل يومي وعنقرب[22].كما يُفَسَّر ظهور الميزانية التشاركية كممارسة سياسية جديدة، وكنوع من المشاركة المجتمعية بغرض معالجة القصور في الديمقراطية بصيغتها التمثيلية، ومن ثم فهي وسيلة لتعميق الممارسة الديمقراطية[23].

ورد في الميثاق المغربي للديمقراطية التشاركية، بأن هذه الأخيرة تسعى إلى تحقيق أربع غايات، هي على النحو التالي[24]:

- المشاركة المدنية عبر التأثير في صناعة القرار العمومي؛
- تحقيق الشفافية؛
- تفعيل المساءلة المدنية؛
- تكريس الحكامة الجيدة في إدارة الشأن العام.

وعلاوةً على ما سبق، فإنه من شأن الديمقراطية التشاركية، من خلال إشراك السكان، أن تؤدي إلى تحسين التماسك الاجتماعي على مستوى منطقة معينة؛ فهي شكل من أشكال تعلم المسؤولية الجماعية.ويمكن للآليات التشاركية أن تيسر وصولا لأشخاص الأكثر بعداً عن المواطنة إلى ممارستها (لا فقط في معناها السياسي، بل أيضاً في معناها الاجتماعي والاقتصادي)، وذلك بتيسير الاستماع إليهم و إشراكهم في حياة المنطقة [25]، ولكنْ الإشراكَ الفعَّالَ المنتِجَ وليس الصُّوري.

وعلى صعيد آخر، تسمح الديمقراطية التشاركية باستعادة الثقة المتبادلة فيحدها الأدنى، بين المواطنين و المسؤولين المنتخَبين، والذين يمكن للديمقراطية التشاركية أن تعزز مشروعيتهم. كما تسهم هذه الديمقراطية ، في بعض الحالات ، في مكافحة التعصب والتطرف والحد من الانطواء على الهوية، بمنح المجموعات التي يمكن أن تميل إلى الاحتجاج الراديكالي (و العنيف أحياناً) ضد المنظومة حيزاً للنقاش والتشاور من شأنه احتواء هذا الاحتجاج [26]. فكلما أحس المواطن بأنه مسموعُ الصوتِ ومُصانُ الكرامةِ، وبأن حضوره ومشاركته مهمان، ساهم، بعفوية وبشكل إيجابي وفعال، في دعم مشاريع منطقته أو مدينته أوحيه، أو غير ذلك، وساهم بذلك في نشر الاستقرار والسلم، وأضفى مشروعية أكبر على نوابه وممثليه أنفسهم.

4- 3- آليات الديمقراطية التشاركية:

تعني عبارة" الديمقراطية التشاركية"، على المستوى المحلي، مجموعة متباينة من التقنيات والإجراءات والسبل، كالاستقصاءات ذات المصلحة العامة ، و الاستفتاءات المحلية، وإجراءات التشاور في المادة العمرانية أو في مادة التهيئة الترابية، ومجالس الأطفال والشباب،ومجالس الحكماء، ومجالس المهاجرين، وكذلك مجالس الأحياء. ويتمثل هدفها المشترك في إشراك المواطنين في اتخاذ القرار العام.

ويمكن لمشاركة المواطنين أن تأخذ شكلا تلقائياً أو شكلاً ذا طابع مؤسسي. وهكذا، يمكن المشاركة أن تنطلق من القاعدة، أي مباشرةً من المواطنين في شكلت صاعدي،غير أن هي مكن للمسؤولين السياسيين أيضاً طلبُها، وتأخذ بذلك شكلاً تنازلياً [27].

تمثل الديمقراطية التشاركية المحلية أحد مكوّنات " الديمقراطية المحلية"، ويمكن أن تكون تمثيلية وتشاركية في الآن نفسه. و غالباً ما تُستخدم عبارة "الديمقراطية المحلية "للتأكيد على المشاركة المستمرة في المناقشات وفي شؤون الجماعة المحلية وفي ضبط السياسات المحلية. ولا تعني الديمقراطية التشاركية حق مواطني الجماعة المحلية في اختيار ممثليهم بحرية فحسب،بل تشمل كذلك حق السكان في الإعلام وفي الاستشارة والتشاور، بل وحتى حق المشاركة في اتخاذ القرار [28] ؛ إنهم معنيون بكل ما يجري على نطاقهم المحلي، ومن حقهم أن يشاركوا في صنع تنميتهم ويواكبوا كل مشاريعها، كما هو الشأن في دول كثيرة.

ولعل من أبرز هذه الدول – فضلاً عن البرازيل– دولة فنزويلا؛ حيث تتمثل الممارسات الأساسية التي تميز الديمقراطية التشاركية بحسب النموذج المطبق فيها في ما يلي[29]:

1- الاستفتاء العام: يضمن الاستفتاء العام أن يقوم الشعب بتجاوز "حكم الحزب" بحيث يتمكن الشعب عند تحقيق شروط معينة (كأن تُرفع عريضة موقعة من طرف عدد معين من المواطنين، أو الخروج في مظاهرات عارمة ضد موقف اتخذته الحكومة مثلاً) من فرض إجراء استفتاء لإسقاطه أو إنجاحه بالاعتماد على التأييد الجماهيري.

2- المجالس المحلية والمجالس المجتمعية: المجالس المحلية (أو مجالس التخطيط العام) هي نوع من البرلمانات المحلية تتشكل من رئيس البلدية وأعضاء المجلس البلدي ورؤساء مجالس المناطق وممثلي مجموعات الأحياء وممثلي منظمات المجتمع المدني الأخرى في المنطقة.

3- التدقيق المالي الاجتماعي: يحق لأي مواطن أو مجموعة مواطنين، أن يطلب تدقيق حسابات أي مؤسسة عامة، ولجميع أنشطتها العامة. وبهذا الشكل، يتحول كل مواطن في الدولة إلى مراقب عام لعمل الهيئات العامة، ومن ثم، يتحول عمل هذه الهيئات إلى نوع من الشفافية المطلقة التي تضمن عدم تأثرها بعوامل الفساد.

4- جمعيات المواطن: وهي نوع من جمعيات مراقبة الأحياء التي تسعى للسهر على راحة ساكنة الحي ومتابعة قضاياهم في اللجان والمجالس الأعلى.

5- إشراك المجتمع المدني في الحكومة: يمكنُ منظماتُ المجتمع المدني في الدولة المشاركة في عمل الحكومة بحسب الاختصاص؛ فمثلاً يمكنُ منظماتُ الشباب واليافعين المشاركة في التخطيط واتخاذ القرارات الخاصة بمصالح وقضايا اليافعين والشباب، ويمكن لمنظمات المرأة المشاركة والتخطيط واتخاذ القرارات الخاصة بقضايا المرأة، وهكذا...

إنتقلت عملية تطبيق هذا النموذج إلى الدول الأوروبية خلال فترة الثمانينيات من القرن الماضي، وبخاصةٍ في بريطانيا، وقد أُطلق عليها مصطلح" الديمقراطية التداولية"، وكذلك في ألمانيا من خل المدينة برلين،أما فرنسا فقد استعملت مصطلح الديمقراطية "الجوارية" (Démocratie de proximité)، وأصدرت قانوناً في سنةِ 2002 متعلقاً بذلك. ومن ضمن ما نص عليه هذا القانون ضرورة إشراك السكان في الحياة المحلية ، وإنشاء"مجالس أحياء" كمؤسسات ديمقراطية إلزامية في البلديات التي بتجاوز عدد سكانها 80 ألف نسمة،...[30].

إن الديمقراطية التشاركية-كما يصفها الميثاق المغربي للديمقراطية التشاركية- هي "الإطار المؤسساتي الذي تتحقق من خلاله الممارسة المواطنية والتعاون والتشاور بين مختلف المؤسسات والمصالح العمومية من جهة، والجمعيات والمنظمات غير الحكومية والأفراد والجماعات من جهة ثانية، وذلك لتحسين ظروف معيشة المواطنين، والدفاع عن حرياتهم، وتمكينهم من حقوقهم الأساسية، ومن التنمية المستوفية لشروط التقدم و الرفاه، في إطار دولة حديثة يسودها الحق والقانون، وتُضمَن فيها المشاركة والتعددية و الحكامة الجيدة، وتُرسَى فيها "دعائم مجتمع متضامن، يتمتع فيه الجميع بالأمن والحرية والكرامة والمساواة، وتكافؤ الفرص، والعدالة الاجتماعية، ومقومات العيش الكريم، في نطاق التلازم بين حقوق وواجبات المواطنة" [31].

تحاول الديمقراطية التشاركية أن تتجاوز، وبشكل أساسي، مشكلة التمثيل في الديمقراطية الليبرالية، وتحاول أن تضمن المشاركة الشعبية دون الانزلاق بها في مطبات سابقتها من خلال وضع مجموعة من الآليات الشعبية التي تضمن المشاركة المجتمعية في اتخاذ القرار[32] بشكل سلس وسلمي وحضاري.

يرى البعض أن الديمقراطية التشاركية تشتغل ضمن ثلاثة أَنْهُج مختلفة، نوردها كالآتي[33]:

1-"**المشاركة- الدَّمقرطة المُعَمَّمَة" (La participation-démocratisation généralisée):** ويُعنَى هذا النهجُ بقوة الأفراد، حيث تشير مشاركة الفرد -بالمعنى الأوسع، ولكن الأقل انتشاراً- إلى حقيقة أنه يساهم في تحولات السياقات المختلفة التي يعمل ضمنها.

2- "**المشاركة- القرار" (La participation-décision):** وهي نهج يهدف إلى إصلاح النموذج الديمقراطي، وهو ذو معنى أقل اتساعاً هذه المرة ولكنه منتشر جداً بين نشطاء الديمقراطية التشاركية؛ والمشاركة هنا تعني مجموعة من الأفعال التي يتدخل المواطنون بواسطتها في عملية صنع القرار العام والتأثير على قرارات من هم في السلطة.

3-"**المشاركة-التشاور" (La participation-consultation):** وهي نهج يغير بشكل هامشي فقط أداء المؤسسات.و بمعنى ثالث، يقتصر مفهوم المشاركة على مرحلة التعبير أو التشاور، ولا يدَّعي "المساءلة" عن القرار نفسه لمؤسسات الدولة.

4- المجتمع المدني والديمقراطية التشاركية:

تُعد الديمقراطية التشاركية وسيلة قانونية وسياسية بديلة تهتم بتعزيز مكانة المواطن من خلال إشراكه بشكل مستمر وفعال في كافة الشؤون المحلية، وذلك في شكل تكتلات تأخذ أشكالاً وصوراً عديدة، منها ما اصطُلح على تسميته بـ"المجتمع المدني"، أو " الهيكل التشاركي المحلي"...إلخ [34].

1- 4- تعريف المجتمع المدني:

للمجتمع المدني تعريفات كثيرة، ومن بينها أنه "مجموعة التنظيمات التطوعية الحرة التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة، أي بين مؤسسات القرابة ومؤسسات الدولة التي لا مجال للاختيار في عضويتها. هذه التنظيمات التطوعية الحرة تنشأ لتحقيق مصالح أفرادها أو لتقديم خدمات للمواطنين أو لممارسة أنشطة إنسانية متنوعة، وتلتزم في وجودها ونشاطها بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والتسامح والمشاركة والإدارة السلمية للتنوع والاختلاف"[35]. ويمكن اعتبار الجمعيات التطوعية والاتحادات، مثل النوادي الرياضية، وجمعيات رجال الأعمال، وجماعات الرفق بالحيوان، وجمعيات حقوق الإنسان، واتحادات العمال، وغيرها، أمثلةً على منظمات المجتمع المدني[36].

2- 4- أهمية المجتمع المدني:

لعل من أبرز سبل عمل المجتمع المدني الوساطة والتوفيق؛ فهو على سبيل المثال، يتوسط بين الحكومة والشعب من خلال توفير قنوات الاتصال، ونقل أهداف ورغبات الحكومة والمواطنين بطريقة

سلمية. وترتبط وظيفة التعبير والتمثيل والتحدث باسم جماعات معينة بتلك الوظيفة التنظيمية، إذ تتولى مؤسسات المجتمع المدني مهمات متعددة تبدأ بتلقي المطالب، التي عادة ما تكون متعارضة ومتضاربة، ثم تجميعها وإعادة ترتيبها وتقسيمها بحسب مواضيعها والانشغالات التي تنطوي عليها قبل تبليغها إلى الحكومة. فلو تصورنا غياب تلك الوظيفة التنظيمية، فإن النتيجة ستكون حتماً عجزَ الحكومة عن التعامل مع هذا الكم الهائل من المطالب المختلفة التي تعبر عن تعارض مصالح الجماعات والأفراد في المجتمع، الأمر الذي قد يتسبب في إحداث حالة من الفوضى والارتباك[37].

إن المجتمع المدني لا يحقق الحماية للمواطنين في مواجهة الحكومة فقط، بل هو أداة لحماية الحكومة ذاتها من خطر التعرض للاضطرابات والاحتجاجات العنيفة، كما أنه يوفر عنصر الوقاية للمجتمع كله من الانقسام والصراع والتفكك[38]. وكما يشتغل المجتمع المدني على المستوى الوطني، فإنه أيضاً يشتغل على المستوى المحلي، بحيث يتولى تبليغ انشغالات الساكنة إلى المسؤولين المحليين ومتابعتها بشكل مستمر، وبطريقة نظامية تجنباً للفوضى كذلك.

كما تكمن أهمية مشاركة المجتمع المدني في تدبير الشأن المحلي في الأمور التالية [39]:

1-يُعتبر المجتمع المدني الإطار الأنسب لتمثيل شرائح كبيرة من المواطنين يتقاسمون نفس الانشغالات المتعلقة بحياتهم اليومية، ويستطيعون من خلاله المشاركة في صياغة القرارات المتعلقة بتسيير الشأن المحلي وتنفيذها؛

2-يستطيع المجتمع المدني ممارسة الضغط على الجهات الرسمية بالنقد والرقابة لضمان شفافية تسييرها للشأن العمومي على المستوى المحلي؛

3-يتيح تفعيل دور المجتمع المدني للسلطات المحلية إطاراً ملائماً للحوار وحل المشاكل اليومية للمواطن بشكل يساهم في دعم الثقة بينها وبين المواطنين؛

4-تؤدي مشاركة المواطنين في تدبير الشأن العام من خلال الجمعيات إلى تجميع الطاقات وتبادل الآراء للوصول إلى الآليات المناسبة للتكفل بانشغالاتهم؛

5-تُعتبر مشاركة المجتمع المدني شرطاً أساسياً لإرساء قواعد الحكم الراشد باعتباره أحد أُسس الحكم الراشد وهي: الحكومة، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني.

وعلى صعيد آخر، يشير مفهوم الديمقراطية التشاركية أيضاً إلى الفضاء العمومي الذي يتيح للمواطنين من مختلف الفئات الاجتماعية حق التفاعل والنقاش لكل المسائل والقضايا السياسية ذات العلاقة بمصالحهم، وبذلك يصبح التأثير على قرارات السلطة ممكناً،كما تتسع دائرة العمل السياسي للمواطنين العاديين .فالجمهور المستخدم لشبكات التواصل الاجتماعي بمقدوره مناقشة القضايا ذات الطابع العام، من خلال الاستفادة من سمات وخصائص الفضاء التفاعلي والتشاركي الذي توفره بيئة الإعلام الجديد، مما يؤدي إلى زيادة احتمال عمليات الضغط على مختلف السلطات، والانتقال إلى شكل جديد

من الديمقراطية والمشاركة في صناعة القرارات في إطار ما يُسمى بـ"السياسية الرقمية "التي تحمل جموعة العوامل الهادفة إلى التخلص من عناصر المراقبة الموجودة في البيئة التقليدية للقانون والإعلام معاً،وإعطاء مساحات افتراضية وفرص للجمهور المستخدم لتحقيق مصالحه،والتمكن من معرفة حقوقه وتلبية حاجاته و إشباعاته المادية والنفسية[40].وبحكم الأمر الواقع، فإن التكنولوجيا الحديثة زودت جميع الناس، من مختلف الأعمار والتوجهات والمستويات، بإمكانيات رهيبة لعرض انشغالاتهم وآرائهم ومواقفهم داخلياً وخارجياً وبثها على المباشر بالصوت والصورة، الأمر الذي مكنهم من فرض أنفسهم كمشاركين حقيقيين في صنع واقعهم.

5- الديمقراطية التشاركية والتنمية:

تنطلق مقاربة الديمقراطية التشاركية من حق المواطن في الحصول على فرصة الإخبار والاستشارة و المشاركة في المجالس المنتخبة للجماعات المحلية، ومتابعة المشاريع المنجزة والمشاركة في تقييمها على المستوى المحلي. وتقتضي هذه العمليات من مجالس المنتخبين في الجماعات المحلية،الارتقاء بثقافة الإنصات والتفاعل،وتقاسم المسؤولية والمعرفة مع المواطن، والانفتاح على فواعل المجتمع من هيئات المجتمع المدني و القطاع الخاص، وإشراك كل من يمكن إدماجه من سكانا لمدينة من جمعيات الأحياء و النوادي، وهي عمليات ترسي قيم التخلي السلطوي عن الاستئثار المركزي بعملية تخاذ القرار[41]، حيث إن الإصلاح الحتمي للسياسة العامة أصبح أكثر من ضرورة في ظل الانهيار التام للمجتمع في مواجهة السلطة. وكما يقول الباحث علي خليفة الكواري، فإنه "لا بد من الإصلاح، لأن السلطة أكثر من مطلقة، والمجتمع أكثر من عاجز"[42].

يَستخدم الباحث الأمريكي جيمس أندرسون James Anderson مصطلح "الفاعلين غير الرسميين" في صنع السياسة العامة، ويحدّدهم بـ "المواطنين، والأحزاب السياسية، وجماعات المصالح". ويَعتبر أندرسون أنه غالباً ما يُهمَل الفرد "المواطن" في مجال السياسة العامة واتخاذ القرارات الهامة، وهو ما يفسر محدودية مشاركة المواطنين، رغم وجود ثقافة استماع إلى المستهلك الغرضُ منها الاطلاع على رغباته لتوجيه الإنتاج. ويرى أندرسون أن الحكم المحلي يُسيَّر بسياسة جزئية Micro-Politics لا تستقطب اهتمام كافة الشعب وأطيافه وأحزابه السياسية وجمعياته، بل جزء منها فقط [43]. ونظراً لحاجة المجتمعات الآخذة في التطور السياسي والإداري للتطور التنموي خصوصاً على الصعيد المحلي، تزداد الحاجة إلى إصلاح أنماط التسيير المحلي. ويقول صموئيل هنتنغتون Samuel P. Huntington في هذا الصدد: "كلما ازداد النظام البيروقراطي عصرنة، أصبح بحاجة إلى توسيع المشاركة...، فيبدأ بالإصلاح، لكنه يصطدم بعوائق امتداد السلطة تجاه المشاركة الجماعية" [44].

كتب ميشال غوديه وفيليب دورانس في مؤلَّف لهما بعنوان "الاستشراف الاستراتيجي من أجل المؤسسات والأقاليم"، عن جدوى إدماج المواطنين في صياغة الخطط والعمليات الإستراتيجية

و الاستشرافية، من منطلق المنطق التشاركي والمقاربة التشاورية، التي تفيد في نقل رغبات وتطلعات المواطنين وخدمة حاجات المجتمع المحلي انطلاقاً من القاعدة، و أطلقا على هذه العملية وسياقها، ما سَمَّيَاهُ "الإطار المنظم للتبادل مع القوى الحية"، ويقوم على التبادلية و التشاورية، التي تسمح بإقحام أكبر قدر من الفاعلين المجتمعيين بهدف إضفاء أكبر قدر من الشرعية على القرار العمومي، والسماح بحدوث تثاقف وتلاقح ناجم عن تبادل الإسهامات بين السلطة المحلية والشركاء المعنيين بالسياسية العمومية، من أجل خلق فرص للتعاون والعمل الجماعي[45].

يمكن القول بأن الديمقراطية التشاركية تستهدف"دمقرطة" الديمقراطية نفسها، لأنّها تخلق آلية جديدة تسمح بمشاركة المواطن في عملية تشاورية داخل مجلس الجماعة المحلية، تقوم على أساس تكافؤ الفرص وتساوي الحقوق. وانطلاقاً من هذه المقاربة، يمكن القول بأن الجماعة المحلية تمثل "مدرسةً لتعلم الديمقراطية"، وفضاءً نموذجياً لممارسة الديمقراطية عن طريق التمثيل المحلي، حيث إن "الديمقراطية المحلية"مبدأ أساسي من المبادئ التي تقوم عليها التنمية المحلية. ويعود للسكان في هذا الإطار الحق في الاطلاع على القرارات الإدارية والصفقات العمومية والعقود والاتفاقيات التي تعقدها المجالس المنتخبة للمجالس المحلية، كما يحق لهم أيضاً أن يقوموا بطلب أو تشكيل استشارات حول جدوى وشرعية القرارات التنفيذية المتخذة على المستوى المحلي[46].

إن مقاربة الديمقراطية التشاركية يتم توظيفها وإدماجه في صياغة السياسة العامة المحلية، بغرض دعم اختيار البدائل العقلانية للقرارات الإدارية التي تتخذها مجالس الجماعات المحلية على الصعيد المحلي لتسيير شؤون المدينة وتحريك عجلة التنمية التي تتماشى ومطالب الساكنة [47]. فلا يمكن، مثلاً، إطلاق مشاريع بطريقة عشوائية دون استشارة المواطنين؛ ذلك أنهم أدرى بشؤونهم ومصالحهم، فما تعتقدُ الإدارةُ أنه يخدم الصالح العام، قد يكون مضراً به من حيث لا تدري. ومن هنا وجبت استشارة المواطنين وإشراكهم في كل ماله علاقة بهم، لأنهم هم المعنيون بالدرجة الأولى. فالفضاء الذي تراه الأغلبية الساحقة من الناس نافعاً لأن يكون– على سبيل المثال– مصحة جوارية أو حديقة تكون متنفساً لهم، لا يمكن للإدارة أن تشاحن لتقيم عليه ملعباً رياضياً رغم أهمية الملعب، أو تقيم عليه مجمعاً إدارياً رغم أهميته كذلك. وبالمحصلة، فإن من جملة ثمار تنسيق العمل مع المواطنين واستشارتهم وإشراكهم في مختلف القضايا والمشاريع المحلية، تجنب الصدام والفوضى والضغينة التي ستترتب على تهميشهم.

إذن، تحاول مقاربة "الديمقراطية التشاركية" أن ترمم العجز الذي تفرضه نتائج العملية الانتخابية في خلق مجالس تمثيلية لا تتناسب بالضرورة ورأي الأغلبية المطلقة، إضافة إلى حل معضلة كون المواطن مستغَلاً بصوته الذي أدلى به وقتياً وموسمياً، دون أن يكون له الحق في متابعة القضايا التي تمس واقعه اليومي بالنقد أو المساءلة والرقابة، حيث تحولت حقوق المواطن السياسية إلى حقوق انتخابية موسمية وليست حقوقاً مستمرة ومباشرة تمكنه من نقد خيارات التدبير والتسيير المحلي عن قرب[48].

ففي مقاربة أولى ، وظيفية وإدارية ،يتمثل الهدف من الديمقراطية التشاركية في تحسين إدارة الشؤون المحلية،انطلاقاً من المبدأ القائل بأن"إدارة أفضل،هي إدارة أقرب وإدارة مع". ومن ثم، فإن الأمر يتعلق بتحسين فعالية مسارات اتخاذ القرار، و منع نشوب النزاعات المحتملة، و تحقيق أقصى قدر من العقلانية في الحلول المقترحة. إذ يمكن الفاعلون الإداريون والسياسيون الوصول إلى معارف جديدة، أكثرار تباطاً بتجربة العموم المعنيين بسياسات هم والمستفيدين منها. وبالرغم من أن الديمقراطية التشاركية لا تيسِّر عملية صنع القرار ولا تسرعها، وفي حين تبقى سلطة القرار بيد المسؤولين المنتخبين، فإنه من شأن الديمقراطية التشاركية أن تسمح بتحسين الحوكمة [49].

لقد برزت الديمقراطية التشاركية، ليس لإلغاء الديمقراطية التمثيلية كلياً، ولكن لتتجاوز قصورها وعجزها عن التفاعل والتجاوب مع معطيات اجتماعية جديدة، تتمثل في ظهور حركات وتعبيرات اجتماعية تعرف اتساعاً متزايداً (حركات نسائية، وبيئية، وحقوقية، واجتماعية، وتنموية...). كل هذه التكتلات لا تجد في الديمقراطية التمثيلية قنوات للتعبير عن حاجاتها ومطالبها وإيجاد حلول لها، ولا منفذاً لموقع القرار السياسي لتداولها [50]. إنها مهمشة تهميشاً فظيعاً يسلبها حق المواطنة الكاملة.

غير أن إنجاح هذا الشكل المتقدم من الديمقراطية التشاركية يتوقف على مدى وجود مجتمع مدني قوي وفاعل ومطلع ومتحمس، ووجود مواطنين مدركين لمعنى الديمقراطية، وفي طليعتهم الطبقة الوسطى والطبقة المثقفة والمتعلمة عموماً[51]. فتنظيمات المجتمع المدني تستطيع المشاركة في تسيير الشؤون العامة على المستوى المحلي باستعمال العديد من الآليات التي تتيح لها إمكانية التأثير في عملية اتخاذ القرار، وضمان الشفافية في رسم و تنفيذ السياسات العامة، وممارسة دور هام في عمليتي الرقابة والتقويم.ويبدأ دور هذه التنظيمات من عملية اختيار المسؤولين المنتخَبين من خلال مشاركتها في لجان مراقبة الانتخابات، مما يجعلها شريكاً للسلطة فيضم اننزاهة الانتخابات وما يَنتج عنها من مجالس تتولى تسيير الشأن المحلي[52].

ولأن العملية تكاملية، فإنه –وفي المقابل– من الضروري قيام السلطات المحلية بالاتصال بالسكان على نطاق واسع بهدف إعلامهم بالسياسات البلدية بجميع الأشكال الممكنة والأكثر شفافية.وهنا يكمن أساس "الحوكمة المفتوحة". إذ يوجد ترابط بين الشفافية و المشاركة؛ فالشفافية تمكّن من ضمان نفاذ العموم للمعلومات المتعلقة بالسياسات المحلية، أما المشاركة فتمنحهم إمكانية النفاذ إلى مسارات اتخاذ القرار المتعلقة بتلك السياسات[53]. فكلما كانت السلطات المحلية قريبة من المواطن وصاغية له، كلما كان هو أيضاً داعماً لها. إن المسألة إذن، تتطلب تفاعلاً إيجابياً من الطرفين، وإلا تجمدت الأمور وزالت الثقة.

فعلى سبيل المثال، نجد في السويد أقدم تشريع في العالم يتعلق بهذه المسألة،إذ يعترف بحق النفاذ إلى الوثائق الإدارية منذ عام 1776 م، وهو حق أعيد تأكيده عبر القانون الدستوري لعام 1974. وكرست كذلك إسبانيا وإيطاليا وألمانيا وفرنسا هذا الحق بصفة واضحة. وعلاوةً على ذلك ، كرس ميثاق البيئة،المضاف

بالدستور الفرنسي سنة 2005، في فصله السابع ، حق كل شخص ليس فقط في "النفاذ إلى المعلومات المتعلقة بالبيئة"، بل وأيضاً في "المشاركة في صياغة القرارات العامة التي من شأنها التأثير على البيئة" [54].

تتوقف ممارسة الديمقراطية التشاركية على وجود مؤسسات تتيح مشاركة أعضاء المجتمع في اتخاذ القرارات التي تتعلق بهم، كما تتوقف على موقف فكري واستعداد للتسامح واحترام الآخرين ، وتستند إلى استعداد عامل قبولا لتباين في الرأي و الاختلافات [55]. إن الاختلاف قد يكون مثرياً ونافعاً ومثمراً، ولكن إن تم في جو من الانضباط والنظام، وبعيداً عن التعصب والأنانية والنظرة الضيقة.

إنه غالباً ما يكون المستوى المحلي في الديمقراطيات المعاصرة هو الأنسب لتعزيز مشاركة المواطنين في الشؤون العامة. وعادة مايتم ربط مفهوم الديمقراطية التشاركية المحلية بمفهوم "الحوكمة الرشيدة" أو بمفهوم "الحوكمة المفتوحة". ويمكننا تمييز مستويا تعدة لمشاركة السكان ، سواء تعلق الأمر بمجرد إعلام العموم أو بالاستشارة أو التشاور حول مشاريع الجماعات المحلية، وبخاصةٍ في مادة التهيئة الترابية والتعمير،أو حتى بمسار حقيقي لاتخاذ القرار بصورة مشتركة،وهو ما يتجسد عبر الاستفتاء التقريري المحلي[56].

وإذا تحدثنا عن التجربة الجزائرية في ما تعلق بالديمقراطية التشاركية، فقد حاول المشرع الجزائري، من خلال القوانين التي تُسيِّر الجماعات المحلية، والمتمثلة أساساً في قانوني البلدية والولاية، إلى جانب المراسيم المختلفة التي تضبط العلاقة بين الإدارة والمواطن، تكريس بعض صور الديمقراطية التشاركية، لكنها وسائل قانونية تقليدية بسيطة ذات فعالية محدودة تستدعي تجديداً لوسائل الاتصال بين المنتخب وصاحب السيادة ورسم آفاق جديدة لممارسة هذه الديمقراطية،والتي من ملامحها أن قد يقتصر حق المواطن في الاطلاع على الوثائق البلدية و الولائية على معرفة جدول أعمال المجلس الشعبي، وما عُلِّق في مداخل المقرات من ملخصات لهذه المداولات، نظراً لتقييده بمبدإ السر المهني، والالتزام بالتحفظ، وكثيراً ما بررت الإدارة عدم تسليمها للوثائق الإدارية بعدم وجودها[57]... إن المسيرة – كما هو بين– لا تزال في بدايتها، والطريق لا يزال طويلاً وشاقاً، ولكن ينبغي مسايرة العالم الذي يتحول بسرعة لا تنتظر أحداً، إذا أُريد للعملية التنموية في البلاد أن تنجح. فاستثمار الوقت وتجنب التسويف والمماطلة في المسائل الجادة والمصيرية أمر ضروري، بل وحتمي.

1- 4- سلبيات الديمقراطية التشاركية:

لا بد من الإقرار بأنه في الجهة المقابلة لتطبيق الديمقراطية التشاركية توجد عدة سلبيات تضرّ بخيارات المجالس المنتخبة والتخطيط المركزي الاستراتيجي، ومنها احتمالية تحويل مجموعات المواطنين إلى "خبراء جهلاء" قد يُلحقون ضرراً بالخطط التنموية العملاقة والاستراتيجيات بعيدة المدى التي سطرتها السلطة ورسمها الخبراء بمعية صناع القرار، بسبب قصر منظور المواطنين لخطط التنمية المحلية وضعف قدراتهم التشخيصية للظواهر، كما أنها قد تنتهي إلى خلق مواطنين يستقطبون المجتمع ويهيمنون

على القرار، ويحتكرون دور الفواعل المجتمعية في أنفسهم، ويتسببون في نقصان شفافية التسيير، أو الإضرار بشرعية السلطة المنتخبة وصورتها لدى المجتمع، كما قد تظهر بين المواطنين صراعات وخلافات قد تؤدي إلى ارتداد تنموي ينتهي بفشل التجربة الديمقراطية التشاركية المباشرة [58].

وبالإضافة إلى ما سبق، يمكن تسجيل احتمال مجانبة المواطنين للموضوعية في حال تأسيس مصالح فئوية أو شخصية أو عشائرية وقبلية ضيقة، فضلاً عن احتمالية تحجيم دور المنتخبين المحليين أمام المشاركة الواسعة والمتزايدة لممثلي المجتمع المدني والقطاع الخاص، أو بسبب الحركية الشعبوية الشديدة والزائدة لمجموعات المواطنين، والتي تستهدف في النهاية تقليص سلطة الدولة على المستوى المحلي، وفقدان الإدارة المركزية التحكم والسيطرة، بل وحتى السيادة على الواقع المحلي "شديد الانفتاح"، نتيجة تنامي الشعبوية السياسية التي تؤسس لشرعيات جديدة تنطلق من مفاهيم مغايرة لآليات الديمقراطية، عن طريق تنفيذ المطالب الشعبية دون اعتماد لوسائل الانتخاب والتصويت والتمثيل والمحاسبة، وهي عمليات يكمن القصد فيها، في تجنيب الشعب مخاطر وتعقيدات الخيارات الشعبوية ومناحيها واتجاهاتها غير العقلانية[59].

ركزت منظمات الأمم المتحدة وغيرها من الفاعلين التنمويين، وبخاصةٍ المنظمات غير الحكومية أو منظمات المجتمع المدني على الديمقراطية التشاركية، بشكل خاص، بحكم طبيعة عملها ومهامها غير السياسية. كما ركزت عليها المنظمات الدولية لسبب آخر وهو البعد السياسي في العملية التنموية، والبعد الثقافي أيضاً، ورغبتها في تجنب طرح مسألة تغيير النظم السياسية، نتيجة تفاهمات على المصالح على حساب الالتزام بالديمقراطية وحقوق الإنسان[60]. فإذا أقحم المجتمع المدني نفسه في الشؤون السياسية وانغمس فيها، يكون وقتئذٍ قد فقد البوصلة ولَبِسَ عباءة الحزب السياسي وخرج من الإطار الأصلي الذي كان يناضل فيه، ومن ثم ابتعد عن مهمته.

إن الديمقراطية التشاركية لا تهدف إلى الحلول محل الديمقراطية التمثيلية بل إلى تكملتها؛ ويتبين بالفعل أنه غالباً ما يُعتبر المستوى المحلي كمجال للمشاركة، فهو المستوى الأكثر ملائمة لاستعادة المواطنين سلطتهم ؛فهي تهدف إلى المصالحة بين المواطنين والسياسة، وذلك في سياق أزمة التمثيل[61].

لا تمنح الديمقراطية التمثيلية المواطن قنواتٍ للتعبير عن حاجاته ومطالبه، ولا منفذاً لموقع القرارات السياسية لتداولها، بينما تُعتبر الديمقراطية التشاركية – من الناحية النظرية – ديمقراطية فاعلة، لحل المشاكل عن قرب، وضمان انخراط الجميع، وتطوير التدبير المحلي والوطني عن طريق التكامل بين الديمقراطية التمثيلية وآليات ممارسة الديمقراطية التشاركية [62]. فهذه الأخيرة تهدف إلى خلق تكامل وظيفي مع مستويات الديمقراطية التمثيلية – المحلية، والإقليمية، و الجهوية والوطنية؛ ولا يمكن استشراف مستقبل هذا التكامل بمنطق تنازع الأدوار، وأن نجاح الديمقراطية التشاركية مرهون بالتكامل والتفاعل مع الديمقراطية التمثيلية [63]وليس بمنافستها أو الدخول معها في تنازع؛ ذلك أن الدور التمثيلي لا يمكن الاستغناء عنه، ولكن يجب صقله وتطهيره من كل الشوائب التي تعتريه بكل الآليات المتاحة، والديمقراطية التشاركية إحداها.

خاتمة:

لا تهدف الديمقراطية التشاركية – بأي حالٍ من الأحوال– إلى منافسة الديمقراطية النيابية أو الحلول محلها؛ فمهما كان المجتمع واعياً ومثقفاً، فإنه لا يستطيع أن يستغني عن ممثلين له في مختلف المجالس النيابية، محلية كانت أم وطنية. ولكن في نفس الوقت لا يمكن للمجتمع أن يَترك مصيره، بشكل مطلق، بأيدي ممثليه، فذلك معناه التخلي عن روح المواطنة. إن المنتخَبين – على اختلاف مشاربهم وانتماءاتهم– لا يمكن الوثوق بهم جميعاً، ذلك أن منهم الصالح كما الطالح، وهذا ليس بالأمر الجديد. فإن جاء هذا النائب أو الممثل بدافع الغيرة الوطنية، فقد يكون ذاك قد جاء بدافع تحصيل منافع وأغراض شخصية، مع أنه من المسلم به أن الأصل في المسؤولية هو "التكليف وليس التشريف".. "تحقيق المصلحة العامة وليس المصلحة الخاصة"...

ولكن من باب درء المفاسد، فإنه من الضروري سد الأبواب أمام كل ما من شأنه أن يضر بالصالح العام ويقصي الناس، فالأَوْلى والأجدر فتح هذه الأبواب أمام المواطنين ليشاركوا في تنمية مدنهم ومناطقهم، وصنع حاضرهم ومستقبلهم أيضاً، ومن حقهم أن يُفَعِّلُوا مواطنَتهم التي منحهم إياها الدستور والقانون بكل إصرار وإلحاح، ولكن في الإطار السليم والصحيح. ولا محالة أن كل ذلك سيُضفي الشفافية على كل مخططات التنمية ومشاريعها وميزانياتها، وكل ما هو متعلق بها. وطالما أنهم سيساهمون في صنعها وتجسيدها، فإن ذلك سيعطي مصداقية أكبر للعملية التنموية المحلية برمتها، الأمر الذي سينعكس إيجاباً –بكل تأكيد – على التنمية الوطنية الشاملة، وسيعزز جو الثقة والاحترام والتعاون المتبادل بينهم وبين منتخَبيهم، وهو ما يعني بالمحصلة، أن الديمقراطية التشاركية لا تُنازِع الديمقراطية النيابية، بل تكملها وتَسندها، إن كانت كلتاهما مبنية حقاً على أسس متينة وصحيحة، غايتها السامية بناء الوطن وخدمة المواطن؛ فالناخِب والمنتخَب كلاهما مواطن في النهاية.

ومن جهة أخرى، فإن التكنولوجيا الرقمية ووسائط التواصل الاجتماعي جعلت من الديمقراطية التشاركية أمـراً واقعـاً؛ فالأزمنة التي كـانت تتحكم فيها الدول في حدودها تحكمـاً مطلقاً أو شبه مطلق، أو حتى نسبي قد ولت وانتهت، كما أن قولبة الدول للرأي العام الوطني بوسائل إعلامها لم تعد ممكنة اليوم في عصر الأقمار الصناعية العابرة للحدود والخارقة للسيادة؛ فالمواطن أصبح على دراية بما يجري في داخل وطنه وفي العالم أجمع، وما تخفيه عنه وسائل إعلام بلده يتلقاه طازجاً في حينه من محطات إعلامية عالمية وعبر وسائل التواصل الاجتماعي،فهو صار على اتصال مباشر حي مع الآلاف المؤلفة من الناس في الداخل وفي الخارج معاً.إن التكنولوجيا الحديثة صارت تحتم على الدول دمقرطة الحياة اليومية لمواطنيها بإشراكهم في صنع حاضرهم ومستقبلهم، ولقد صار هذا الأمر إجباراً وليس خياراً.

الهوامش:

1- موستف يونس، "الديمقراطية المُحْدَثَة: سياق أزمة ومحاولات انبعاث"، مجلة **المستقبل العربي**، لبنان، العدد 440، تشرين الأول/ أكتوبر 2015، ص ص 142- 143.

2- المرجع نفسه، ص 142.

3- محمد العجاتي وآخرون، **من الديمقراطية التمثيلية إلى الديمقراطية التشاركية.. نحو دستور مصري جديد [تجارب ورؤى]**، روافد للنشر والتوزيع، مصر، 2011، ص 4.

4 -Konstantinos Tsoukalas, «Démocratie en crise», Revue **Transform !**, No. 10 / 2012, p. 69.

5- روبرتدال،**عن الديمقراطية**، ترجمة أحمد أمين الجمل، ط1، الجمعية المصرية لنشر المعـرفة والثقافة العالمية ،مصر، 2000،ص9.

6 -Blondiaux Loic, « Représenter, délibérer ou gouverner ?, les assises politiques fragiles de la démocratie participative de quartier », in : **La démocratie locale. Representation, participation et espace public,** France,PUF, 1999, p. 367.

7-Gathe Cagé et Julia Cagé, «Crise de la représentation et invention démocratique»,***Dossier,*** Mars 2007, p. 2. Vu le 13/12/2021 (15 :01) :
https://base.afrique-gouvernance.net/docs/crise-representation-et-invention-democratique.pdf

8- موستف يونس، مرجع سابق، ص 143- 144.

9- صالح زياني، "تفعيل العمل الجمعوي لمكافحة الفساد وإرساء الديمقراطية المشاركاتية في الجزائر"، **(مداخلة مقدمة خلال الملتقى الوطني حول التحولات السياسية و إشكالية التنمية في الجزائر :واقع وتحديات)**،كلية العلوم القانونية والإدارية ،جامع قحسيبة بن بوعلي،الشلف،الجزائر، يومي 16 و17 ديسمبر2008.

10- المنظمة الدولية للتقرير عن الديمقراطية، "**الديمقراطية التشاركية على المستوى المحلي**" (تقرير)، مكتب تونس: 2017، ص8.

11- عمر طيب بوجلال، **إدماج المقاربة التشاركية من خلال الإصلاحات السياسية**، مركز الكتاب الأكاديمي، الأردن، 2016، ص 53.

12- الأمين شريط، "الديمقراطية التشاركية... الأسس والآفاق"، ندوة البرلمان :المجتمع المدني ،الديمقراطية ،مجلة **الوسيط**، الجزائر: وزارة العلاقات مع البرلمان، العدد 6، 2008، ص 46.

13- سليماني السعيد، "الديمقراطية التشاركية كآلية لتجسيد الحكم الراشد"، **المجلة الأكاديمية للبحث القانوني**، جامعة بجاية، الجزائر، العدد 02، 2018، ص 101.

14- Sandrine Rui, «Démocratie participative», in : Casillo I., Barbier R., Blondiaux L., Chateauraynaud F., Fourniau J-M., Lefebvre R., Neveu C. et Salles D. (Dir.), **Dictionnaire critique et interdisciplinaire de la participation**, GIS Démocratie et Participation, Paris, 2013. Vu le 18/05/2021 (12 :50) :
http://www.dicopart.fr/it/dico/democratie-participative.

15- Courtemanche G., **La seconde révolution tranquille. Démocratiser la démocratie,** Canada, Montréal, 2003, p. 176.

16- محمد العجاتي وآخرون، مرجع سابق، ص 3.

17-Cédric polère, «La Démocratie participative : Etat des lieux et premiers éléments de bilan», **Millénaire 3** (DPSA), 2007, p. 10.

18- أديب نعمة، **الدولة الغنائمية والربيع العربي**، دار الفارابي، لبنان، 2014، ص 321.

19- نجيم مزيان، "المقاربة التشاركية في مجال التشريع"، **أريفينو. نت**. تم التصفح يوم 2021/12/23 (21:58)، على الرابط:

https://www.ariffino.net/chronique-nador/%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%82%D8%A7%D8%B1%D8%A8%D8%A9%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B4%D8%A7%D8%B1%D9%83%D9%8A%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D9%85%D8%AC%D8%A7%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B4%D8%B1%D9%8A%D8%B9

20- بلقاضي بلقاسم وآخرون، "الديمقراطية التشاركية كآلية أخلاقية لتسيير الجماعات المحلية دراسة نموذج الميزانية التشاركية لتجارب عبر الدول"، **المجلة الجزائرية للأبحاث والدراسات** ، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل، الجزائر،المجلد 05،العدد 02،أبريل 2022،ص 757.

21- مارك ليفينغستون، "عندما تكون الكلمة الأخيرة للمواطنين في المسائل المالية"، ترجمـة: جيلان نـدا، موقع **swissinfo**، 2022/11/02. تم التصفح يوم 2023/07/13(21:50)، على الرابط:

https://www.swissinfo.ch/ara/politics/%D8%A5%D8%AD%D9%8A%D8%A7%D8%A1-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%88%D8%A7%D8%B2%D9%86%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B4%D8%A7%D8%B1%D9%83%D9%8A%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B1%D8%AC%D9%86%D8%AA%D9%8A%D9%86-%D9%8A-%D8%B3%D8%A7%D9%87%D9%85-%D9%81%D9%8A-%D8%A5%D9%86%D8%AC%D8%A7%D8%AD-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%8A%D9%85%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%B7%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AD%D9%84%D9%8A%D8%A9--/47365836

22- المرجع نفسه،ص 760.

23-عادل إنزارن، "الميزانية التشاركية كآلّية لتكريس مشاركة المواطن في صيع السياسات العامة"، **مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية**،جامعة الحاج لخضر، باتنة 1، الجزائر، المجلد 06، العدد 01،يناير 2019، ص 434.

24- الوزارة المكلفة بالعلاقة مع البرلمان والمجتمع المدني، المملكة المغربية،**الميثاق الوطني للديمقراطية التشاركية**، بدون تاريخ النشر، ص ص 14- 15.

25- المنظمة الدولية للتقرير عن الديمقراطية، مرجع سابق، ص 12.

26- المرجع نفسه، ص ص 12- 13.

27- المرجع نفسه، ص10.

28- المرجع نفسه، المكان نفسه.

29- توفيق شومر، "الديمقراطية التشاركية"، **الحوار المتمدن**، العدد 4238، 2013/10/7. تم التصفح يوم 2021/12/10 (14:37)، على الرابط:
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=381422

30 -Journal officiel français N° 50, **Loi No 2002-276 (27 février 2002) relative à la démocratie de proximité.**

31- الميثاق الوطني للديمقراطية التشاركية، مرجع سابق، ص ص 17- 18.

32- توفيق شومر، مرجع سابق.

33-Cedric Polère, op.cit., pp. 9-11.

34- سليماني السعيد، مرجع سابق، ص101.

35-وائل السواح، **الديمقراطية** (سلسلة "التربية المدنية"- 4)، ط1، منشورات بيت المواطن، سوريا، 2014، ص48.

36- حسام شحادة، **المجتمع المدني** (سلسلة "التربية المدنية"- 6)، ط1، منشورات بيت المواطن، سوريا، 2015، ص 15.

37- المرجع نفسه، ص 24.

38- المرجع نفسه، ص ص 24- 25.

39- الأمين سويقات، "دور المجتمع المدني في تكريس الديمقراطية التشاركية: دراسة حالتي الجزائر والمغرب"، مجلة **دفاتر السياسة والقانون**، جامعة ورقلة، الجزائر، العدد 17، جوان 2017، ص 245.

40- مصطفى سعووسها مبولوداني، "استخدام شبكات التواصل الاجتماعي كآلية لتحفيز الفعل الديمقراطي التشاركي- دراسة نظرية في الدور و المحددات"، **مجلة الإعلام والمجتمع**، جامعة الوادي، الجزائر،المجلد05،العدد 02،ديسمبر 2021 ، ص 493.

41- يحيبوافي،"جدوى الديمقراطية في مغرب اليوم .. في ظلغيا بالأحزاب"،**العرب الأسبوعي**، بريطانيا،عـدد2009/09/03، ص 6.

42- عبد المحسن هلال، علي خليفة الكواري، عبد العزيز محمد الدخيل، **السياسة العامة والإصلاح في مجلس التعاون الخليجي**، منتدى المعارف، منتدى التنمية، لبنان، 2013، ص 16.

43- جيمس أندرسون، **صنع السياسة العامة**، ترجمة: عامر الكبيسي، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، د. ت، ص ص 64 – 70.

44- صموئيل هانتغتون، **النظام السياسي لمجتمعات متغيرة**، ترجمة: سمية فلّو عبّود، ط1، دار الساقي للطباعة والنشر، لبنان،1993، ص 158.

45- عصام بن الشيخ، "إدماج مقاربة الديمقراطية التشاركية في تدبير الشأن المحلي – حالة الجزائر والمغرب"، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2013، ص7، تم التصفح يوم 2018/04/11 (20:21)، على الرابط:

https://dspace.univ-ouargla.dz/jspui/bitstream/123456789/2431/1/USSAM-BEN-CHIKH-SSWIKAAAT.pdf

46- المرجع نفسه، ص 10.

47- المرجع نفسه،ص 25.

48- المرجع نفسه، ص 10.

49- الميثاق الوطني للديمقراطية التشاركية، مرجع سابق، ص 12.

50- المختار شعالي، "الديمقراطية التشاركية آلية لتوسيع المشاركة السياسية"، جريدة **هيسبريس** الإلكترونية. تم التصفح يوم 2021/12/10 (18:15)، على الرابط:https://www.hespress.com/writers/245404.html

51- المرجع نفسه.

52- الأمينسويقات، مرجع سابق، ص247.

53- المنظمة الدولية للتقرير عن الديمقراطية، مرجع سابق، ص 14.

54- المرجع نفسه، المكان نفسه.

55- بطرسبطرسغالي، **لتفاعل بين الديمقراطية و التنمية**، منشورات منظمة اليونسكو، 2003،ص37.

56- المنظمة الدولية للتقرير عن الديمقراطية، مرجع سابق، ص 6.

57- ولد أحمد تنهنان، "تحديات الديمقراطية التشاركية في الجزائر"، مجلة **السياسة العالمية**، جامعة محمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، العدد 02، ديسمبر 2019، ص ص 79، 81.

58- مصطفى المناصفي،"المجتمع المدني والديمقراطية التشاركية". تم التصفح يوم 2021/12/23 (16:50)، على الرابط:http://elmnasfi.canalblog.com/archives/2010/03/11/17197247.html

59- المرجع نفسه.

60- أديب نعمة، مرجع سابق، ص 323.

61- المنظمة الدولية للتقرير عن الديمقراطية، مرجع سابق، ص 12.

62- غالم عبد الله ورداس مسعودة، "فواعل تسيير الإدارة المحلية في ظل الديمقراطية التشاركية"، **مجلة الناقد للدراسات السياسية**، جامعة بسكرة، الجزائر، المجلد 03، العدد 01، أبريل 2019، ص57.

63- الميثاق الوطني للديمقراطية التشاركية، مرجع سابق، ص ص7، 13.